

الباب الثاني

المدخل إلى موضوع البحث

الفصل الأول: التعريف بالإمام الحاكم

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته ولقبه.

فهو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْدُوَيْهِ^{٢٠} بْنِ نُعَيْمٍ بْنِ الْحَكَمِ الضَّيِّي^{٢١} الطَّهْمَانِي^{٢٢}

النَّيْسَابُورِي^{٢٣}، كنيته أبو عَبْدِ اللَّهِ الحاكم، والمعروف بابن البَيْع^{٢٤}. والضبي يقال أنه نسبة إلى

جَدِّ جَدَّتِهِ وهو عَيْسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الضَّيِّي^{٢٥}، والطَّهْمَانِي نسبة إلى أم عيسى

^{٢٠} بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وضم الدال المهملة وسكون الواو وفتح الياء المثناة من تحتها وبعدها هاء ساكنة. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، [بيروت: دار صادر، ١٤٧١ هـ]، ج. ٤، ص. ٢٨١.

^{٢١} بفتح الضاد المعجمة والباء المكسورة المشددة. السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، "الأنساب"، [الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢ هـ]، ج. ٨، ص. ٣٨٠.

^{٢٢} بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء وفتح الميم وفي آخرها النون. السمعاني، "الأنساب"، ج. ٩، ص. ١٠٨.

^{٢٣} بفتح النون وسكون الباء المنقوطة من تحتها باثنتين وفتح السين المهملة وبعدها الألف باء منقوطة بواحدة وفي آخرها الراء. السمعاني، "الأنساب"، ج. ١٣، ص. ٢٣٤.

^{٢٤} الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام"، [بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤ هـ]، ج. ٩، ص. ٨٩.

^{٢٥} الصيرفي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور"، [بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ هـ]، ص. ١٥.

النيسابور^{٢٧}. قال ابن خَلِّكَان: "وإنما عرف بالحاكم لنقلده القضاء، رحمه الله تعالى"^{٢٨}.

وُلد الإمام الحاكِم يوم الإثنين ثالث ربيع الأوّل سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة^{٢٩}
بنيسابور^{٣٠} ونشأ في بيت الصلاح والورع والتأذين في الإسلام^{٣١}، وقد طلب العلم منذ الصغر
باعتناء أبيه وخاله. فكان أوّل سَماعه في سَنَةِ ٣٣٠ هـ وهو ابن تسع سنوات، ثم اسْتَملى على
أبي حاتم بن حَبّان في سَنَةِ ٣٣٤ هـ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً. وقد سَمِعَ من نحو ألفي شيخ،
ينقصون أو يزيدون، وسمع بنيسابور من ألف شيخ، ولحق الأسانيد العالية في رحلاته إلى بعض
البلدان، فكان أوّل رحلته إلى العراق سنة ٣٤١ هـ وَهُوَ ابْنُ عَشْرِينَ سَنَةً، وقدم بعد موت

٢٦ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء"، [القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٨ هـ]، ج. ١٢، ص. ٥٧٣.

^{٢٧} ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، ج. ٤، ص. ٢٨١.

^{٢٨} المصدر السابق.

٢٩ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام"، ج. ٢٨، ص. ١٢٢.

^{٣٠} ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، "وفيات الأعيان وأنباء الزمان"، ج. ٤، ص. ٢٨١.

^{٣١} الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٢، ص. ٥٧٣.

وإلى الكوفة ثانية سنة ٣٤٥ هـ^{٣٥}، وإلى ما وراء النهر سنة ٣٥٥ هـ.

المبحث الثالث: بعض شيوخه وتلاميذه.

وقد ذكر سابقا أن الحاكم سمع من نحو ألفي شيخ، وستذكر الباحثة بعض شيوخه،

فمنهم ما يلي^{٣٦}:



١. أبوه وهو عبد الله بن محمد بن حمدويه

٢. محمد بن علي المذكر

٣. محمد بن يعقوب الأصم

٤. محمد بن يعقوب الشيباني ابن الأخرم

٥. أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي

^{٣٢} الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء"، [مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ]، ج.

١٧، ص. ١٦٣.

^{٣٣} الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، "معركة علوم الحديث"، [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧ هـ]،

ص. ١٩٠.

^{٣٤} الصيرفي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور"، ص. ١٦.

^{٣٥} الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، "معركة علوم الحديث"، ص. ١٩٠.

^{٣٦} الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

وقد حدث عنه وسمع منه عدد من العلماء، ومنهم سائلي

١. أبو العلاء الواسطي

٢. محمد بن أحمد بن يعقوب

٣. أبو ذر الهروي

٤. أبو يعلى الخليلي

٥. أبو بكر البيهقي

المبحث الرابع: مصنفاته.

وللإمام الحاكم المصنفات الكثيرة في علوم الحديث، فبلغت ألف جزء تقريبا. قال الحافظ الذهبي: "وقد شرع الحاكم في التصنيف سنة سبع وثلاثين، فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبا من ألف جزء". ومن بعض مصنفاته ما يلي^{٣٨}:

١. المستدرک علی الصحيحین

٢. معرفة علوم الحديث

٣. تاريخ النيسابور

^{٣٧} المصدر السابق.

^{٣٨} المصدر السابق.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

٤. المدخل إلى الصحيح

٥. المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل

المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه.

تحدث العلماء عن فضل الإمام الحاكم واعترفوا بعلو منزلته، ومنهم:

قال أبو يعلى الخليلي (ت ٤٤٦ هـ): "عالم عارف، واسع العلم ذو تصانيف كثيرة، لم أر أوفى منه"٣٩.

وقال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ): "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة"٤٠.

وقال ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ): "إمام أهل الحديث في عصره والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها، كان عالماً عارفاً واسع العلم"٤١.

٣٩ أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، [الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩ هـ]، ج. ٣، ص. ٨٥١.

٤٠ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، "تاريخ بغداد"، [بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢ هـ]، ج. ٣، ص. ٨٥٩.

٤١ ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، ج. ٤، ص. ٢٨٠.

عبد الله بن البيع الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف^{٤٢}.

وقال تاج الدين ابن السبكي (ت ٧٧١ هـ): "كان إماماً جليلاً وحافظاً حفيلاً اتفق

على إمامته وجلالته وعظم قدره^{٤٣}.

المبحث السادس: عقيدته ومذهبه

إن أبا عبد الله الحاكم إمام من أئمة الحديث، ولكن قد تكلم بعض العلماء شيئاً في

عقيدته ولم يثبت قولاً من أقوالهم تدل على ذلك، ومن تلك الأقوال ما يلي:

فالقول الأول: أنه أشعري

قد عدّ تاج الدين السبكي في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى"^{٤٤} أن الإمام الحاكم

أشعرياً، وذكر أن شيوخه الذين كانت له بهم خصوصية من المتصلبة في عقيدة الأشعري كالشيخ

أبي بكر بن إسحاق الصبغي، وأبي بكر بن فورك، وأبي سهل الصعلوكي، وأن ابن عساكر أثبتته

في عدد الأشعريين في كتابه "تبيين كذب المقترني".

ولكن هذا الزعم غير مسلم ومردود، ومن الأدلة التي تدل على ذلك فيما يلي:

^{٤٢} الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

^{٤٣} السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، "طبقات الشافعية الكبرى"، [هجر للطباعة والنشر والتوزيع،

١٤١٣هـ]، ج. ٤، ص. ١٥٦.

^{٤٤} انظر: المصدر السابق، ج. ٤، ص. ١٦٢.

١. أنه أثبت صفات الله على حقيقتها من غير تأويل ولا تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل في رواياته

لبعض الأحاديث والآثار. وقد قال البيهقي في صفة علو الله تعالى: "بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ

وَجَلَّ: {أَأْمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ}٤٥ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {أَأْمِنْتُمْ مَنْ فِي

السَّمَاءِ}٤٦. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَيُّوبَ

الْفَقِيه: «قَدْ تَضَعُ الْعَرَبُ» فِي «بِمَوْضِعٍ» عَلَى " قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ}٤٧

وَقَالَ: {لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}٤٨ وَمَعْنَاهُ: عَلَى الْأَرْضِ وَعَلَى النَّخْلِ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

{فِي السَّمَاءِ}٤٩ أَيْ عَلَى الْعَرْشِ فَوْقَ السَّمَاءِ، كَمَا صَحَّحَ الْأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قُلْتُ: يُرِيدُ مَا مَضَى مِنَ الرِّوَايَاتِ ٥٠.

وروايته في كتابه "معرفة علوم الحديث" عن آثار ابن خزيمة حيث قال: "سمعت محمد

بن صالح بن هانئ يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: «من لم يقر

بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته، فهو كافر بربه يستتاب، فإن تاب،

وإلا ضربت عنقه، وألقي على بعض المزابيل حيث لا يتأذى المسلمون، والمعاهدون بنتن

٤٥ سورة الملك، الآية: ١٦.

٤٦ المصدر السابق

٤٧ سورة التوبة، الآية: ٢.

٤٨ سورة طه، الآية: ٧١.

٤٩ سورة البقرة، الآية: ١٤٤.

٥٠ البيهقي، أحمد بن الحسين، "الأسماء والصفات"، [جدة: مكتبة السوادى، ١٤١٣ هـ]، ج. ٢، ص. ٣٢٤.

٢. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa izin STDI Imam Syafi'i Jember. ربح جيفته، وكان ماله فينا لا يرثه أحد من المسلمين، لا يورث الكافر كما قال

صلى الله عليه وسلم^{٥١}.

٢. توثيق العلماء بأنه على منهج أهل السنة والجماعة، قال عنه ابن حجر أن عقيدته وعقيدة

ابن قتيبة معا فيما يتعلق بالصفات^{٥٢}، وعقيدة ابن قتيبة فقد قال الذهبي عن ذلك: "ما

رأيت لأبي محمد في كتاب (مشكل الحديث) ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومن أن

أخبار الصفات تمر ولا تتأول، فالله أعلم^{٥٣}.

والقول الثاني: أنه شيعي

قال ابن طاهر: "سألت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بكرة عن أبي

عبد الله الحاكم النيسابوري، فقال: ثقة في الحديث، رافضي خبيث^{٥٤}"، وقال أيضا: "كان

الحاكم شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً

غالياً عن معاوية وأهل بيته، يتظاهر به ولا يعتذر منه^{٥٥}". ولعل من أسباب اتهامه بالتشيع أنه

يروى الأحاديث في فضائل أهل بيت ويمتنع الرواية في فضائل معاوية، ويخرج بعض الأحاديث

^{٥١} الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، "معركة علوم الحديث"، ص. ٨٤.

^{٥٢} ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، "لسان الميزان"، [بيروت: مؤسسة الأعلمي للطبوعات، ١٣٩٠ هـ]

، ج. ٣، ص. ٣٩٥.

^{٥٣} الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٣، ص. ٢٩٩.

^{٥٤} ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، "المشهور من الحكايات والسؤالات"، [مكتبة دار المنهاج، ١٤٣٠ هـ]،

ص. ٢٤.

^{٥٥} المصدر السابق

التي تكون نصرة للشيعة ويتساهل في تصحيحها كحديث الطير وحديث "أنا مدينة العلم وعلي

بأبها".

ولكن هذا القول غير مقبول، وإن كان الحاكم فيه تشيع وميل إلى علي وإنما تشيعه

تشيع يسير وليس غالبا فيه، فلا يصل به إلى حد الرفض، وهناك أدلة تقوي هذا الرد، ومنها

ما يلي:

١. أن الإمام الحاكم ذكر في كتابه "المستدرک" فضائل الخلفاء الراشدين الأربعة حسب

الترتيب عند الجمهور. فذكر فضائل أبي بكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان

ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين.

٢. أنه أخرج أحاديث كثيرة في فضائل عثمان بن عفان، وبعضها فيه النص على

تفضيله على علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

٣. أنه وإن لم يرو في مناقب معاوية رضي الله عنه شيئا، لكنه أخرج له عدة من

الأحاديث في كتابه، وهذا الفعل لا يفعله الشيعة^{٥٦}.

٤. نص العلماء عن ذلك، ومنهم ما يلي:

قال ابن تيمية: "أَنَّ الْحَاكِمَ مَنْسُوبٌ إِلَى التَّشْيِيعِ، وَقَدْ طُلِبَ مِنْهُ أَنْ يَرْوِيَ حَدِيثًا

فِي فَضْلِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: مَا يَجِيءُ مِنْ قَلْبِي مَا يَجِيءُ مِنْ قَلْبِي، وَقَدْ ضَرَبُوهُ عَلَى ذَلِكَ

^{٥٦} التركي، محمد بن تركي، "مناهج المحدثين - مالك، أحمد، ابن خزيمة، ابن حبان، الحاكم، الطبراني -"،

[الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤٣٠ هـ]، ص. ١٣٦-١٣٧.

فَلَمْ يَفْعَلْ، وَهُوَ يَرْوِي فِي الْأَرْبَعِينَ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً، بَلْ مَوْضُوعَةً عِنْدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ،

كَقَوْلِهِ بِقِتَالِ النَّاكِثِينَ، وَالْقَاسِطِينَ، وَالْمَارِقِينَ لَكِنَّ تَشْيِيعَهُ، وَتَشْيِيعَ أَمْثَالِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ

بِالْحَدِيثِ كَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَمْثَالَهُمَا لَا يَبْلُغُ إِلَى تَفْضِيلِهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ

فَلَا يُعْرَفُ فِي عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ مَنْ يُفْضَلُهُ عَلَيْهِمَا، بَلْ غَايَةُ الْمُتَشْيِيعِ مِنْهُمْ أَنْ يُفْضَلَهُ

عَلَى عُثْمَانَ، أَوْ يَحْصُلَ مِنْهُ كَلَامٌ، أَوْ إِعْرَاضٌ عَنْ ذِكْرِ مُحَاسِنٍ مِنْ قَائِلِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛

لِأَنَّ عُلَمَاءَ الْحَدِيثِ قَدْ عَصَمَهُمْ، وَقَيَّدَهُمْ مَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةِ

عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الشَّيْخَيْنِ^{٥٧}.

وقال السبكي: "لَوْ انْفَرَدَ مَا حَكَيْتَهُ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ وَعَنْ ابْنِ طَاهِرٍ لَقَطَعْتَ

بِأَنَّ نِسْبَةَ التَّشْيِيعِ إِلَيْهِ كَذِبٌ عَلَيْهِ^{٥٨}."

فالخلاصة أن الاتهامات التي توجه في عقيدته لايجوز قبولها بل الصواب أنه سار على عقيدة

أهل السنة والجماعة. قال الدكتور أحمد بن فارس السلوم: "فالحاكم رحمه الله على عقيدة أهل

السنة والجماعة، السلف الصالح، والله أعلم^{٥٩}."

^{٥٧} ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية"،

[الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦ هـ]، ج. ٧، ص. ٣٧٣.

^{٥٨} السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٦٦.

^{٥٩} الشارح والمحقق لكتاب "المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل" للحاكم، [بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٣ هـ]،

- a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
- b) Pengutipan tidak meruqikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.

وأما مذهب الإمام الحاكم فإنه شافعي المذهب، وقد صرح نفسه كما نقل عنه مسعود

السجزي حيث قال: "وسمعه يقول إمامنا الشافعي المطلي رضي الله عنه قرشي النسب من

صميمها"^{٦٠}.

المبحث السابع: وفاته

توفي الإمام يوم الثلاثاء ثالث صفر سنة خمس وأربعمائة ببلد ولادته النيسابوري رحمه

الله تعالى^{٦١}، وروي عن أبي موسى المدني قصة وفاته أن الإمام الحاكم دخل الحمام واغتسل

وخرج وقال آه وقبض روحه وهو متّزر لم يلبس قميصه ودفن بعد العصر وصلى عليه القاضي

أبو بكر الحيري^{٦٢}.



^{٦٠} الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، "سؤالات مسعود بن علي السجزي"، [بيروت: دار الغرب الإسلامي

، ١٤٠٨هـ]، ص. ٧٩.

^{٦١} ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، "وفيات الأعيان وأنباء أنباء

الزمان"، ج. ٤، ص. ٢٨١.

^{٦٢} السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٦١.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين

المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

سرد الإمام الحاكم تسمية كتابه بـ "المستدرك على الشيخين" حيث حكم على حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في كتاب الفتن والملاحم فقال: "فذكرت ما انتهى إلي من علة هذا الحديث تعجبا، لامحتجا به في المستدرك على الشيخين رضي الله عنهما^{٦٣}". وقد سماه بـ "المستدرك على الصحيحين" عدد من العلماء، منهم: البيهقي^{٦٤}، وابن الجوزي^{٦٥}، وابن عساكر^{٦٦}، وغيرهم، وهو مشتهر به وعليه أكثر الطباعات.

ونسبته إليه متكاثرة عند أهل العلم، وقد أورد جماعة من أهل العلم نسبتهم إليه في كثير من فنون الحديث منذ فترة الحاكم إلى يومنا هذا وأصبح مشهورا به فيحصل العلم القطعي أنه من تصنيفه، ويتجلى ذلك فيما يلي:

١. ذكر المؤلف نفسه في كتابه

^{٦٣} الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، "المستدرك على الصحيحين"، ج. ٨، ص. ١٩٧.

^{٦٤} البيهقي، أحمد بن الحسين، "السنن الكبرى"، [القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية،

١٤٣٢ هـ]، ج. ١، ص. ٩.

^{٦٥} ابن الجوزي، أبو الفرج ابن محمد الجوزي، "التحقيق في أحاديث الخلاف"، [بيروت: دار الكتب العلمية،

١٤١٥ هـ]، ج. ٢، ص. ٢٥٥.

^{٦٦} ابن عساكر، علي بن الحسن، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري"، [بيروت: دار الكتاب العربي،

١٤٠٤ هـ]، ص. ٢٢٨.

٢. نقل الأئمة عن المستدرك والعزو إليه في مصنفاتهم ومن قبلهم الإمام البيهقي

في سننه^{٦٧}.

٣. عناية العلماء بالمستدرك ضمن مصنفاتهم^{٦٨}.

المبحث الثاني: سبب تأليفه وموضوعه.

بين المؤلف في مقدمة كتابه سبب تأليف كتاب "المستدرك"، فقال: "ثم قيض الله لكل عصر جماعة من علماء الدين، وأئمة المسلمين، يزكون رواية الأخبار ونقله الآثار؛ ليزبوا به الكذب عن وحي الملك الجبار، فمن هؤلاء الأئمة: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما، صنفا في صحيح الأخبار كتابين مهذبين انتشر ذكرهما في الأقطار، ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما خرّجه، وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبدعة يشمتون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة، وقد سألتني جملة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل،

^{٦٧} انظر على سبيل المثال: "السنن الكبرى" للبيهقي، طبعة مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية

سنة ١٤٣٢ هـ، ج. ١، ص. ٩.

^{٦٨} انظر على سبيل المثال: "التحقيق في أحاديث الخلاف" لابن عساكر، طبعة دار الكتب العلمية سنة

١٤١٥ هـ، ج. ٢، ص. ٢٥٥.

ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا يثبت له، فأما رحمه الله لم يدعيا ذلك

لأنفسهما، وقد خرج جماعة من علماء عصرهما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها،

وهي معلولة، وقد جهدت في الذب عنهما في "المدخل إلى الصحيح" بما رضىه أهل الصنعة،

وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رحمهما الله تعالى

أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام؛ أن الزيادة في الأسانيد والمتون

من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته وهو حسبي ونعم الوكيل^{٦٩}.

ويمكن تلخيصه ما يلي:

١. الإيجاب من سؤال بعض أهل العلم بنيسابوري وغيرها بأن يجمع الأحاديث الصحيحة.

٢. تكميل عمل الشيخين الذي قد سبقا في جمع الأحاديث الصحيحة.

٣. الرد على المبتدعة الذين يشتمون رواة الحديث ويدعون أن الأحاديث الصحيحة لا يبلغ

عددها بعشرة آلاف حديث.

وموضوع الكتاب فقد أوضحه المؤلف في مقدمته سابقا وهو إخراج أحاديث رواها

ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رحمهما الله تعالى أو أحدهما^{٧٠}.

^{٦٩} الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، "المستدرک علی الصحیحین"، ج. ١، ص. ٢١٤-٢١٥.

^{٧٠} المصدر السابق.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

المبحث الثالث: منهج المؤلف فيه.

أما مناهج المؤلف في تأليف كتابه "المستدرک" فمنها ما يلي:

١. بدأ الإمام الحاكم كتابه بمقدمة وذكر فيها سبب تأليفه وشرطه فيه^{٧١}.
٢. رتب كتابه على ترتيب كتب الجوامع وبدأ بكتاب الإيمان وختم بكتاب الأهوال.
٣. أورد الأحاديث بأسانيدھا وقد يجمع الأسانيد لحديث واحد، كحديث رقم ٧٢.
٤. بين علة الحديث باختصار على حسب ما ظهر عنده، كقوله لحديث رقم ٢٢٨، قال: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والعلة عندهما فيه أن أبا الإيمان حدّث به مرتين، فقال مرة: عن شعيب عن الزهري عن أنس، وقال مرة: عن شعيب عن ابن أبي حسين عن أنس^{٧٣}".
٤. تكلم عن بعض الرواة جرحاً وتعديلاً باختصار مثل قوله في عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، قال: "ثقة مأمون^{٧٤}".
٥. ذكر المتابعات والشواهد للأحاديث، مثل حديث رقم ١٢١^{٧٥} و١٢٩^{٧٦}.

^{٧١} المصدر السابق.

^{٧٢} المصدر السابق، ج. ١، ص. ٢١٥.

^{٧٣} المصدر السابق، ج. ١، ص. ٣٤٠.

^{٧٤} المصدر السابق، ج. ١، ص. ٢٤٩.

^{٧٥} المصدر السابق، ج. ١، ص. ٢٨٥.

^{٧٦} المصدر السابق، ج. ١، ص. ٢٨٩.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه.

وقد سبق ثناء العلماء على المؤلف وهو الإمام الحاكم ثناء وافرا، وكتابه هذا قد أثنى

العلماء عليه أيضا، فمن الثناء عليه ما يلي:

١. قال ابن صلاح: "فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير، يشتمل

مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح

كثير^{٧٧}".

٢. وقال الذهبي: "هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في "المستدرك"

شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب

بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي

الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو

ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب

ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو

كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا^{٧٨}".

^{٧٧} ابن صلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث"، [بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦ هـ]،

ص. ٢٠.

^{٧٨} الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٧، ص. ١٧٥-١٧٦.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

المبحث الخامس: عناية العلماء به.

فبشرف المؤلف ومكانته العلمية اعتنى بكتابه جماعة من الأئمة إما رواية وسماعاً أو

دراسة وتحقيقاً أو غير ذلك، ومن تلك العناية ما يلي:

١. "تلخيص المستدرك" للإمام أبي عبد الله الذهبي.
٢. "مختصر استدراك الحافظ الذهبي" للحافظ سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن.
٣. "النكت اللطاف في بيان الأحاديث الضعاف المخرجة في مستدرك الحافظ النيسابوري" للحافظ ابن الملقن أيضاً.
٤. "المستخرج على المستدرك" للحافظ العراقي.
٥. "توضيح المدرك في تصحيح المستدرك" لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.
٦. "بغية الحازم في فهرسة مستدرك الحاكم للشيخ الألباني.
٧. "رجال الحاكم في المستدرك" لمقبل بن هادي الهمداني الوادعي.
٨. دراسات معاصرة حول كتاب المستدرك، مثل: "الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين" رسالة دكتوراة ألفها صلاح الدين باوة بجامعة بغداد، وغيرها.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mencantumkan: STDI Imam Syafi'i Jember.

المبحث السادس: بيان شروط البخاري ومسلم ومعنى قول الحاكم الصحيح على شرط

الصحيحين".

شروط البخاري ومسلم

إن الشروط للبخاري ومسلم تتماثل فإنهما اشترطا اتصال السند بنقل ثقة عادل ضابط

عن الثقة من غير الشذوذ والعلة. قال الإمام الحافظ أبو فضل محمد بن طاهر المقدسي^{٧٩}: "

اعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور

من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابي

راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه،

إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم

أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي

الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم. جعلنا هؤلاء الخمسة مثالا لغيرهم، لكثرة رواياتهم

وشهرتهم، فلما تكلم في هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخاري إخراج حديثهم معتمدا

عليهم تحريا، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة.

ومثال ذلك أن سهيل بن أبي صالح تكلم في سماعه من أبيه، فقليل: صحيفة، فترك

البخاري هذا الأصل، واستغنى عنه بغيره من أصحاب أبيه، ومسلم اعتمد عليه لما سبر أحاديثه

^{٧٩} ابن طاهر، محمد بن طاهر بن علي المقدسي، "شروط الأئمة الستة - البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي

والنسائي وابن ماجه"، [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ]، ص. ١٧-١٩.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:

a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.

b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.

2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa

فوجده مرة يحدث عن عبد الله بن دينار، عن أبيه ومرة عن الأعمش عن أبيه، ومرة يحدث

عن أخيه، عن أبيه بأحاديث فاته من أبيه، فصح عنده أنه سمع من أبيه؛ إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروي هذه الأحاديث مثل تلك الآخر، وكذلك حماد بن سلمة إمام كبير مدحه الأئمة، وأطنبوا لما تكلم فيه بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه معتمدا عليه، بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث غيره من أقرانه، كشعبة، وحماد بن زيد، وأبي عوانة، وأبي الأحوص، وغيرهم.

ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه حديثا لم يختلفوا عليه، وشاهد مسلم منهم جماعة، وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل في نفسه، وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته، فهذا الكلام فيما اختلفا فيه من إخراج أحاديث هؤلاء، وما جرى مجراه. انتهى كلامه".

واختلفا في شرط المعنعن، نقل من كلام ابن رجب الحنبلي أن البخاري اشترط ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه، وأما مسلم اكتفى باشتراط المعاصرة وإمكان اللقاء ويضاف إليها البراءة من التدليس^{٨٠}.

^{٨٠} ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، "شرح علل الترمذي"، [الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ]، ج. ١، ص. ١٩٦.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

معنى قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"

ذكر الإمام الحاكم في كثير من المواضع أن هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وقد اختلف العلماء في مراد قوله ولعل سبب الاختلاف أنه قال في مقدمته: "وقد سألتني جملة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما، ... وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رحمهما الله تعالى أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام؛ أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة"^{٨١}.

فالعلماء اختلفوا في المراد بقوله "بمثلها" على رأيين:

١. بنفس الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، قال به ابن صلاح^{٨٢} وغيره.

٢. بمثل رتبته وصفته في القوة، قال به العراقي^{٨٣}، وغيره.

والرأي الأول هو الأقوى ومال إليه ابن حجر حيث ذكر في كتابه "النكت على كتاب ابن صلاح" بأن الإمام الحاكم إذا كان الحديث الذي أخرجه قد أخرجاه الشيخين أو أحدهما لرواته

^{٨١} الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، "المستدرک على الصحيحين"، ج. ١، ص. ٢١٤-٢١٥.

^{٨٢} ابن صلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "معرفه أنواع علوم الحديث"، ص. ٢٢.

^{٨٣} العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، "التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح"، [المدينة المنورة: المكتبة

السلفية، ١٣٨٩هـ]، ص. ٣٠.

Hak cipta dilindungi Undang-undang

٣٧

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:

a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.

b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.

2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa

قال: "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وهذا كان بعض رواة لم يخرجوا له قال: "صحيح

الإسناد" ^{٨٤}.



^{٨٤} ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، "النكت على كتاب ابن الصلاح"، [المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ]، ج. ١، ص. ٣٢٠.